



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى*

موجز

يغطي هذا التقرير الذي تقدّمه الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة ماري - تيريز كاييتا - بوكوم، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩. وهو يستعرض تطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى بوجه عام والمستجدات الرئيسية المؤثرة فيها.

وهذه الفترة المشمولة بالتقرير مطبوعة بتسارع محادثات السلام التي أفضت إلى إبرام اتفاق سياسي، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، من أجل السلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين حكومة أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة. وهذا الاتفاق الموقع عليه في بانغي هو ثمرة مفاوضات جرت في الخرطوم في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ في إطار المبادرة الأفريقية من أجل السلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بتطور حالة حقوق الإنسان، فقد ظل عدد الانتهاكات مرتفعاً حتى نهاية عام ٢٠١٨ قبل أن تشهد هذه الحالة انخفاضاً ملموساً أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٩.

ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى عدم حصول مواجهات كبرى بين الجماعات المسلحة المتناحرة ولا هجمات على السكان المدنيين، وكذلك إلى التوقيع، يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد بسبب ظروفٍ خارجة عن إرادة مقدّمه.



في بانغي، على اتفاق السلام. على أن الهجوم الذي شنته عناصر من الجماعة المسلحة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (جماعة المطالب الثلاثة)، الموقعة على الاتفاق، جاء ليعيد ذلك المنحنى إلى الصعود.

وتؤكد الخبرة المستقلة أن عملية السلام لن تكمل بالنجاح إلا إذا طُبّق اتفاق السلام تطبيقاً أميناً من قبل جميع أطراف النزاع. وتُعد مسألة إحقاق العدالة حلقة أساسية في تسوية الأزمة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى وستكون العنصر الحاسم الذي بفضلها يتحقق النجاح لعملية السلام.

المحتويات

| الصفحة | | |
|--------|-------|---|
| ٤ | | أولاً - مقدمة |
| ٥ | | ثانياً - الحالة بوجه عام |
| ٥ | | ألف - السياق السياسي وعملية السلام |
| ٧ | | باء - السياق الأمني |
| ١٠ | | ثالثاً - حالة حقوق الإنسان |
| ١٠ | | ألف - الوضع بوجه عام |
| ١١ | | باء - تجاوزات تنسب إلى الجماعات المسلحة |
| ١٢ | | جيم - انتهاكات تنسب إلى عناصر تابعين للدولة |
| ١٣ | | دال - أعمال العنف الجنسانية |
| ١٤ | | هاء - حقوق المرأة |
| ١٥ | | واو - حالة الأطفال والشباب |
| ١٦ | | زاي - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |
| ١٨ | | رابعاً - الحالة الإنسانية |
| ١٨ | | ألف - ملاحظات |
| ١٨ | | باء - اللاجئين والأشخاص المشردون |
| ١٩ | | خامساً - مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية |
| ٢٠ | | سادساً - استنتاجات وتوصيات |
| ٢٠ | | ألف - ملاحظات |
| ٢٢ | | باء - توصيات |

أولاً - مقدمة

- ١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي جدّد فيه المجلس ولاية الخبرة المستقلة وطلب إليها أن تقدم إليه تقريراً خطياً في دورته الثانية والأربعين.
- ٢- ويغطي هذا التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، التي قامت الخبرة المستقلة خلالها بزيارتين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ثم في الفترة من ٤ إلى ١٤ حزيران/يونيه. وأثناء هاتين البعثتين، تحدثت الخبرة المستقلة مع رئيس الوزراء، ووزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي ومواطني أفريقيا الوسطى في الخارج، ووزيرة الدفاع، ووزير الداخلية والأمن العام والإدارة الإقليمية، ووزير العدل وحقوق الإنسان وحافظ الأختام، ووزيرة النهوض بالمرأة وشؤون الأسرة وحماية الطفولة، ووزير الصحة والسكان، والوزير المكلف بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين، ووزير العمل الإنساني والمصالحة الوطنية. والتقت أيضاً برئيس الجمعية الوطنية ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأعضائها، ورئيس المجلس الأعلى للاتصال، وكذلك رئيس المحكمة الجنائية الخاصة وقضااتها.
- ٣- وتبادلت الخبرة المستقلة أيضاً أطراف الحديث مع إدارة ورؤساء مختلف مكّونات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري، والعاملين في الحقل الإنساني، وممثلي السلك الدبلوماسي - بما في ذلك ممثلو الاتحاد الأفريقي وفريق السفراء الأفارقة والبعثة العسكرية للتدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. والتقت كذلك بممثلي الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة، والمنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية والشبابية، فضلاً عن الزعماء الدينيين. وختاماً، التقت الخبرة المستقلة بضحايا وبأشخاص مشردين. وتوجّهت إلى بانغاسو، وزارت السجن المخصص للنساء في بيمبو والتقت بشباب سجن نغاراغا.
- ٤- وأثناء الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، شاركت الخبرة المستقلة في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن تطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى هامش هذه الدورة، أقامت الخبرة المستقلة، مع البعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تظاهرة عن حالة الأطفال والشباب في النزاع المسلح وعملية السلام في البلد. وحظيت هذه التظاهرة بدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي وبلجيكا وفرنسا والمغرب. وأثناء الدورة الأربعين، اعتمد تقرير جمهورية أفريقيا الوسطى النهائي في إطار الاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/40/12). ويلاحظ أن من بين التوصيات المقدمة إلى البلد تمكين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من بداية عملها، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، واعتماد قانون عام لمكافحة التمييز، وتحسين نظام قضاء الأحداث، واعتماد خريطة طريق للعدالة الانتقالية.

- ٥- في الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، قدمت الخبرة المستقلة تقريراً شفوياً عن المستجدات على صعيد حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. والتقت أيضاً بممثلي منظومة الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية في جنيف.
- ٦- ويمثل هذا التقرير أيضاً فرصة لاستعراض التوصيات الرئيسية التي قدمتها الخبرة المستقلة في مختلف التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان.
- ٧- وتشكر الخبرة المستقلة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تعاونها طوال فترة ولايتها، ومنظمة الأمم المتحدة، وبعثة مينوسكا، وتشكر بوجه خاص شعبة حقوق الإنسان، لما قدموه إليها من دعم، وتشكر كذلك الجهات المانحة على دعمها لها في أداء ولايتها. وتعرب عن تقديرها لمنظمات المجتمع المدني ولجميع الذين قدموا لها، طوال سنوات عملها، معلومات أساسية. وختاماً، تعرب الخبرة المستقلة عن امتنانها للضحايا الذين التقتهم والذين حرصوا على إطلاعها على قصصهم وما يأملون أن يصير إليه بلدهم.

ثانياً- الحالة بوجه عام

ألف- السياق السياسي وعملية السلام

- ٨- اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتسريع وتيرة محادثات السلام التي أفضت إلى إقرار الاتفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة. وهذا الاتفاق الموقع عليه في بانغي نتاج المفاوضات التي جرت في الخرطوم في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، في إطار المبادرة الأفريقية للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.
- ٩- وترى الخبرة المستقلة أن اتفاق السلام يمثل فرصة حقيقية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى من حيث أنه يثير آمالاً حقيقية بتحقيق السلام، ومن ثم السير على طريق التنمية في البلد. وشدد العديد من المتحاورين حقيقة أن العديد من أحكام هذا الاتفاق تسلط الضوء على أهمية احترام حقوق الإنسان وتبرز الأسباب الجذرية للأزمة الحالية. ويشدد الاتفاق بوجه خاص على ضرورة التصدي للتهميش السياسي والاجتماعي، ويدعو الأطراف إلى رفض الاستغلال السياسي لمسألتي العرق والدين، ويدين اللجوء إلى العنف المسلح لأغراض سياسية، وينادي بمكافحة الإفلات من العقاب.
- ١٠- وأحاطت الخبرة المستقلة علماً بإنشاء وفد حكومي مكوّن من أعضاء من المجتمع المدني، ومنهم نساء وشبان، ومن الأحزاب السياسية التي حضرت مفاوضات الخرطوم.
- ١١- وكان هذا الائتلاف إيداناً بوحدة رمزية كان من المتوقع أن تعزز التزام جميع شرائح مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم اتفاق السلام.
- ١٢- وعملاً باتفاق السلام، تشكلت حكومة تضم ممثلين عن الجماعات المسلحة. وفضلاً عن ذلك، يجري إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة المؤلفة من عناصر من الجماعات المسلحة وأفراد من القوات المسلحة الوطنية تحت قيادة هذه القوات. وفي مجال العدالة الانتقالية، أُطلقت، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مشاورات وطنية يتوقع أن تفضي إلى إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة

والجبر والمصالحة، في الوقت الذي بدأت فيه الخبرة المستقلة زيارتها الأخيرة. وأنشئت أيضاً اللجنة الجامعة، التي تضم جميع الأطراف في الاتفاق والمكلفة ببحث جميع الجوانب المتصلة بالأحداث المأساوية التي أفرزها النزاع، وكذلك باقتراح أي إجراء يمكن أن يتخذ في مجال إحقاق العدالة من قبل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بعد إنشائها.

١٣- وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، أُطلقت رسمياً، يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، اللجنة التنفيذية للمتابعة، برئاسة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبمشاركة جميع الأطراف في الاتفاق والقوى الحية في البلد. وأنشئت أيضاً لجنة وطنية معنية بالتنفيذ إضافة إلى لجان على مستوى المحافظات معنية بالتنفيذ.

١٤- وحصل اختلاف أول بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة بعد شهر من التوقيع على اتفاق السلام، وهددت عدة جماعات مسلحة بالانسحاب من الاتفاق. ولتسوية هذه الأزمة، دعا الاتحاد الأفريقي جميع الأطراف إلى اجتماع في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وعقب هذه المباحثات، عيّن الرئيس، السيد تواديرا، حكومة جديدة تتألف من ٣٩ عضواً، تضم ممثلين عن الجماعات المسلحة كافة.

١٥- ووفقاً للمعلومات التي جمعتها بعثة مينوسكا، تسجل أسبوعياً نحو ٥٠ إلى ٧٠ حالة تطبيق ملموس لأحكام اتفاق السلام.

١٦- وتشدد الخبرة المستقلة على أن نجاح عملية السلام لن يتحقق إلا إذا طُبّق اتفاق السلام تطبيقاً أميناً من قبل جميع أطراف النزاع. ورغم التزام هذه الأطراف بوقف الأعمال العدائية فوراً، فقد أبلغت الخبرة المستقلة أن بعض الجماعات الموقعة تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتواصل عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية.

١٧- ونظراً للتنازلات الكبيرة التي قدمها شعب أفريقيا الوسطى من أجل إحلال الأمن في ربوع البلد، يتعين على جميع الأطراف على وجه السرعة تحمل مسؤولياتها وإسكات صوت الأسلحة ووضع حدٍ للعنف. وتذكر الخبرة المستقلة أن الجماعات المسلحة، لا سيما تلك التي تطالب بإشراكها في عملية السلام، يجب عليها أن توضع حداً للعنف فوراً. وفي حال لم تفعل، فإن المسؤولين يمكن ملاحقتهم جنائياً بالنظر إلى موقعهم في القيادة وإلى تأثيرهم ومسؤولياتهم بوصفهم ذوي الرتب العالية. وتحمل الدولة المسؤولية أيضاً عن تحريك الدعاوى العمومية من أجل ملاحقة مرتكبي الجرائم الشنيعة. فهذه الأفعال من شأنها أن تقوّض نجاح عملية السلام، وتدعو الخبرة المستقلة جميع الأطراف والضامنين والميسرين إلى تطبيق العقوبات المقررة في حال وقوع انتهاكات تطبيقاً صارماً واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تكرار وقوعها.

١٨- وتشدد الخبرة المستقلة أيضاً على أهمية أخذ البلد بزمام الأمور لتفادي المطب المتمثل في تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً سطحيّاً. وتبذل جهود، بدعم من المجتمع المدني، لنشر هذا الاتفاق ولشرح محتواه لجميع أفراد شعب أفريقيا الوسطى، وتشجع الخبرة المستقلة السلطات على تكثيف هذه الجهود. وينبغي أن تكون عملية الإمساك بزمام الأمور أيضاً نتاج مشاورات مستمرة تشارك فيها جميع قطاعات الحياة الوطنية. وفي أي عملية سلام، تكفسي هذه المشاورات أهمية أثناء المفاوضات، لكنها لا ينبغي أن تقف عند هذا الحد. فالمظاهرات الأخيرة التي قام بها المجتمع المدني والأحزاب السياسية إنما تؤكد ضرورة إجراء الحكومة حوار متواصل

وشامل من أجل الحفاظ على الهامش الديمقراطي والمساهمة في إحلال فترة من الهدوء والتشجيع على الاستقرار السياسي.

١٩- والمبادرات التي أطلقت محلياً من أجل تنظيم حوارات بشأن السلام في العديد من المناطق تساعد أيضاً على تقليص العنف والنهوض بالمصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتدعو الخبرة المستقلة السلطات الوطنية وجميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى مواصلة جهودها وضمان المشاركة الشاملة للمجتمع المدني في وضع مبادرات متعلقة بالعدالة الانتقالية.

٢٠- ولاحظت الخبرة المستقلة أن مسألة الانتخابات المقبلة حاضرة من الآن في أذهان الذين حاورتهم. وفي هذا السياق، أثار قرار المحكمة الدستورية في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الذي رأته فيه أن القانون المتضمن قانون الانتخابات غير دستوري إلى حد ما العديد من التعليقات. ورحب البعض بالإنجازات التي تحققت في مجال حق المرأة في المشاركة السياسية، بينما اتهم آخرون المحكمة بالسعي للاضطلاع بدور المشرّع. وأحال قرار المحكمة القانون إلى الجمعية الوطنية التي ستتولى إجراء التعديلات اللازمة قبل عرضه على المحكمة مجدداً لإصدار قرارها بخصوص مدى موافقته للدستور.

باء- السياق الأمني

٢١- شهد الوضع، من الناحية الأمنية، بعض التحسّن، لكنه يبقى هشاً. فقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٨ تصاعد حالة انعدام الأمن تميّزت بمواجهات عنيفة خلفت العديد من الضحايا بين السكان المدنيين.

٢٢- ومن بين الحوادث الأكثر خطورة هجوم باتانغافو. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شن مقاتلون من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية) والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (الحركة الوطنية) هجوماً على باتانغافو، فحرقوا ونهبوا العديد من الأحياء لمدة ستة أيام، ودمروا أيضاً مواقع لمشردين. ولصد هذا الهجوم، نشرت ميليشيا أنتي بلاكا قوات إضافية في المدينة مما أدى إلى نشوب مواجهات جديدة خلفت ١١ قتيلاً و٣٧ جريحاً و٢٣ ٠٠٠ مشرد.

٢٣- ووقع حادث ثانٍ يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عندما هاجمت مجموعات من حركة سيليكسا السابقة مدينة ألينداو بهدف معاينة مجموعات ميليشيا أنتي بلاكا على شنّها هجمات على مربي الماشية خارج المدينة. واستهدفت مخيمات للمشردين. وتحديث تحقيق لبعثة مينوسكا عن وقوع ما لا يقل عن ١١٢ قتيلاً وتشريد ما لا يقل عن ١٧ ٧٣٢ شخصاً.

٢٤- وفي الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، هاجمت الجبهة الشعبية مدينة باكوما في محاولة لتوسيع سيطرتها في اتجاه الجنوب، وتحديدًا نحو بانغاسو. وتسبب هذا الهجوم في تشريد جميع سكان المدينة والقرى المجاورة تقريباً، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٥ شخصاً، يعتقد أن معظمهم من المدنيين. وأفيد عن وقوع حالات عنف جنسي ونهب وتدمير للممتلكات - لا سيما الهياكل الأساسية المستعملة في العمل الإنساني.

٢٥- ومنذ التوقيع على اتفاق السلام في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، لوحظ وقوع بعض الانخفاض في حدة المعارك المحمومة، لكن إطلاق النار لم يتوقف. وقد يكون موسم نزول الأمطار أيضاً أثر في تقليص حدة هذه المعارك. وتبقى الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٩ في

منطقة باوا أثناء الهجمات المنسقة التي شنّها مقاتلون من جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (جماعة المطالب الثلاثة) تشكل إلى يومنا هذا الهجوم الوحيد الكبير الذي وقع منذئذ.

٢٦- ولم تتراجع حدة العنف اليومي الذي يتعرض له السكان إلا قليلاً، وبالأخص في المقاطعات. وقد وجّه العديد من المتحاورين انتباه الخبيرة المستقلة إلى عمليات الابتزاز، المقرونة بالعنف في كثير من الأحيان، التي يتعرض لها السكان في نقاط التفتيش على الطرقات التي لم تُفكَّك حتى الآن. ويقال إن نساء وشباباً يتعرضون لشتى أنواع المضايقات بسبب النظر إليهم على أنهم ينتمون إلى طائفة معينة. ويعتقد أن عدد الجرح قد زاد أيضاً بقدر كبير في الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في العاصمة بانغي.

٢٧- ولا يزال التنقل الرعوي يثير نزاعات متكررة في المناطق الريفية حيث لا تزال الدولة ضعيفة. وهذه الظاهرة تُخص بالأساس مناطق الشمال الغربي (بوار وبوكارانغا وبابوا)، والغرب (بريراتي وغامبولا وأمادا - غازا)، والوسط الغربي (بوسامبيلي وبالوكي) والوسط الشرقي (كوانغو وبامباري وألينداو وكيمبي) وشمال محافظة أوهام ومحافظة نانا - غريبيزي. وقد تدهورت العلاقة بين مربي الماشية المتنقلين للرعي والمزارعين على مر السنين بسبب عدم تنظيم طرق التنقل الرعوي، وهو ما أفضى إلى سرقة الماشية متبوعة بعمليات انتقام عنيفة بما يؤدي إلى إحداث أثر بالغ على سكان هذه المناطق. وترى منظمة الأمم المتحدة أن نحو ١,١ مليون نسمة يحتاجون إلى المعونة في المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة^(١). وبصرف النظر عن الإجراءات الأمنية، فقد بات من الملح التصدي لهذه المشكلة بوضع تدابير للوقاية تشمل ترتيبات لإحقاق العدالة وإنشاء شرطة جوارية. ويتعين أيضاً تنظيم هذه التنقلات بالعمل سوياً مع مختلف الأطراف الفاعلة المعنية، بما في ذلك البلدان المجاورة.

٢٨- وتلقت الخبيرة المستقلة، طوال مدة ولايتها، معلومات تتعلق بعمليات العنف التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة. ومن ذلك، أكدت الخبيرة المستقلة، في الفقرة ١٧ من تقريرها لعام ٢٠١٧ (A/HRC/36/64)، أن هذا الفصيل يواصل ارتكاب تجاوزات خطيرة في حق السكان المدنيين، ومنها عمليات نهب واختطاف ممنهجة للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، لإخضاعهم للسخرة والتجنيد القسري والعنف الجنسي. وبسبب استمرار هذه الهجمات، وإن كانت على نطاق محدود، تدعو الخبيرة المستقلة سلطات أفريقيا الوسطى وبعثة مينوسكا إلى مواصلة رصد هذه المشكلة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمعالجتها.

٢٩- وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً بمواصلة إصلاح القطاع الأمني وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين، وكذلك بالتحديات المصاحبة لعملية الإصلاح هذه.

٣٠- وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً أيضاً بالجهود المبذولة لتشغيل الوحدات الخاصة المختلطة المقررة في اتفاق السلام لمدة أربعة وعشرين شهراً في المرحلة الأولى، بهدف رئيسي هو تأمين ممرات التنقل الرعوي. وعلمت الخبيرة المستقلة أن الإجراءات المتعلقة بتدريب المدربين وتنظيم هذه الدورات التدريبية من الناحية اللوجستية كانت قيد التنفيذ، وأن تمويلها كان مضموناً. وأعرب بعض المتحاورين عن القلق إزاء إدماج عناصر من جماعات مسلحة يحتمل أنها

(١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *République centrafricaine : aperçu des besoins humanitaires 2019*، (octobre 2018)، p. 7.

كانت مسؤولة في السابق عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الوحدات، وهو ما قد يمثل خطراً على حماية المدنيين ومصدراً محتملاً لعمليات عنف جديدة. ورداً على هذه المخاوف، أُبلغت الخبيرة المستقلة أن الذين يدمجون في هذه الوحدات يخضعون لفحص مسبق يجرى بدعم من بعثة مينوسكا، ثم إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين، ويتلقون التدريب على أيدي مدربين من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من البعثة العسكرية للتدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما يتوقع أن يساهم في التخفيف من هذه الشواغل. ولتفادي أي سوء فهم، تشجع الخبيرة المستقلة السلطات المعنية على توضيح طريقة عمل التسلسل القيادي لهذه الوحدات، وبالأخص بالنسبة لوظيفة المستشارين العسكريين لرئيس الوزراء الذين كانوا في صفوف جماعات مسلحة.

٣١- وترحب الخبيرة المستقلة بمواصلة الجهود لإعادة انتشار قوات الأمن وأفراد الإدارة العمومية. وعلى هذا الصعيد، تبين المعلومات التي تلقتها الخبيرة المستقلة أن أكثر من ٤٠٠٠ جندي تلقى تدريباً وأن أكثر من ٤٠٠٠ عنصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وزّعوا على كامل التراب الوطني منذ بداية العملية، منهم ١١٠٠ عنصر بمساعدة مختلف الشركاء الخارجيين. وأطلقت الحكومة حملة ثانية لتوظيف ١٠٠٠ شرطي ودركي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وكانت الحملة الأولى أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عملاً بقانون البرمجة العسكرية الذي أقرته الجمعية الوطنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي يهدف إلى تشكيل جيش من ٩٨٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٢٣. وتسير عملية اعتماد قانون الإجراءات العسكرية، فضلاً عن ترجمته إلى لغة السانغو والجهود التي تبذل لنشره، في الاتجاه الصحيح أيضاً. وتدرك الخبيرة المستقلة التحديات القائمة، لا سيما من حيث افتقار المؤسسات العمومية إلى الموارد وضعف مستوى التدريب والصعوبات اللوجستية وتلك المرتبطة بالحصول على الخدمات. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم توفر الخدمات المصرفية في مكان آخر غير العاصمة بانغي إلى إثناء بعض الموظفين عن الانتقال إلى أماكن أخرى من البلد الخشيتهم من عدم التمكن من تلقي رواتبهم بصفة منتظمة.

٣٢- وترحب الخبيرة المستقلة بالجهود التي تبذل من قبل بعثة مينوسكا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدعم التدريب ومنح الاعتماد والمصادقة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٣- وتدرك الخبيرة المستقلة بحق كل مواطني أفريقيا الوسطى في العيش بأمان وتطلب من السلطات مضاعفة الجهود في هذا المجال. ومن المنتظر أن تساهم عمليات استعادة الدولة بسط سلطتها خارج المدن الرئيسية فعلياً ونشر قوات الأمن في جميع أنحاء التراب الوطني وتسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين في تحسين الوضع. وتعتبر الخبيرة المستقلة أيضاً أن التطبيق المنهجي للعقوبات، في حال انتهاك اتفاق السلام، من شأنه أن يوجه رسالة قوية لمقاتلي الجماعات المسلحة ويحدث أثراً إيجابياً على الصعيد الأمني. وموازاةً مع ذلك، فإن الاطمئنان بأن قوات الدفاع والأمن يعملون بصورة مهنية وأن أفرادها يعاقبون في حال ارتكاب تجاوزات يعد شرطاً ضرورياً لتحسن الوضع الأمني.

٣٤- وأحاطت الخبيرة المستقلة علماً بطلب العديد من المتحاورين بخصوص رفع الحظر على الأسلحة الذي من شأنه أن يمكّن البلد من التصدي بفعالية للمخاطر التي تهدد حياة السكان وممتلكاتهم. وشدد البعض على الطابع المححف لهذا الوضع، إذ بينما تجدد القوات الحكومية

صعوبات كبيرة للتزود بالأسلحة، تستطيع الجماعات المسلحة شراء السلاح بصورة غير قانونية في الأسواق الموازية. وفي هذا الصدد، أبلغت السلطات المكلفة بالإصلاح الخبرة المستقلة بأوجه التقدم الملموس المتحققة على صعيد جعل الجيش جيشاً محترفاً مهنيّاً، بما في ذلك من حيث زيادة العاملين في الدولة وطاقاتها لتتمكن من ملاحقة العناصر غير المنضبطة ومعاقبتهم، وهو ما يتوقع أن يكون في صالح رفع الحظر على الأسلحة.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الوضع بوجه عام

٣٥- في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، شهدت حالة حقوق الإنسان تطوراً متقلّباً بين التحسن والتدهور، إذ سُجّل عدد مرتفع من الانتهاكات في عام ٢٠١٨، لكن لوحظ تراجع ملحوظ في هذه الانتهاكات في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

٣٦- ومن ذلك، أُحيطت الخبرة المستقلة في عام ٢٠١٨ أن أكثر من ٢٥٠٠ حالة انتهاك وتجاوز لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جرى تسجيلها. وعلى وجه الخصوص، سُجّلت، أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٨، ٨٧٥ حالة انتهاك خلفت ما لا يقل عن ٢٤٦ ضحية. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء هذه الفترة، من قبل الجماعات المسلحة بالأساس، حالات إعدام تعسفي، وأصناف العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإصابات أو التشويه، والعنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والحرمان التعسفي من الحرية، والاختطاف، والنهب أو التدمير والاستيلاء على الممتلكات، وانتهاكات وتجاوزات جسيمة في حق الأطفال، مثل تجنيدهم واستخدامهم جنوداً، والهجمات على العاملين في الحقل الإنساني. وأُحيطت الخبرة المستقلة علماً أيضاً بمحالات تخريب المدارس والمراكز الصحية. والمحافظات الأشد تضرراً من عمليات التخريب هذه هي أوهام - بيندي، وأوهام، ونانا - غريبيزي، ومبومو، وهوت - كوتو.

٣٧- ورغم الانخفاض الكبير الحاصل بالمقارنة بعام ٢٠١٧، ظلت أعمال العنف والتجاوزات عند مستويات مرتفعة.

٣٨- واتسم الربع الأول من عام ٢٠١٩ بهدوء نسبي، إذ سُجّل تراجع ملحوظ في عدد الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان بالمقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٨. وقد يعزى هذا التراجع جزئياً إلى عدم وقوع مواجهات كبيرة بين الجماعات المسلحة المتناحرة ولا هجمات على السكان المدنيين، وكذلك إلى التوقيع، يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ في بانغي، على اتفاق السلام. بيد أن الهجوم الذي شنته عناصر من جماعة المطالب الثلاثة، الموقعة على الاتفاق، جاء ليشوّه هذا المنحى إلى التحسن.

٣٩- ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، وثّقت بعثة مينوسكا ٥٦٤ حادثاً من حوادث التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقع ضحيتها ١٠٧٩ شخصاً على الأقل. ويكشف هذا الرقم حصول تراجع بنسبة ٣٦,٩ في المائة في عدد الحوادث

وبنسبة ٣٦,٥ في المائة في عدد الضحايا بالمقارنة بالنصف الأخير من عام ٢٠١٨، حين سُجِّل وقوع ٨٩٤ حادثاً و١٧٠٠ ضحية.

٤٠- وتشمل التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان المسجلة أثناء هذه الفترة حالات إعدام تعسفي، وأصناف العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإصابات أو حالات التشويه، والعنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والحرمان التعسفي من الحرية، والاختطاف، والنهب أو التدمير والاستيلاء على الممتلكات، وانتهاكات وتجاوزات جسيمة في حق الأطفال، مثل تجنيدهم واستخدامهم جنوداً، والهجمات على العاملين في الحقل الإنساني.

٤١- وتشعر الخبرة المستقلة بالقلق إزاء خطابات الكراهية المنتشرة في وسائل الإعلام التقليدية، لا سيما الإذاعة، وكذلك وسائل الإعلام عبر الإنترنت، وهي الخطابات التي تجر في الغالب إلى أعمال عنف جسدي ونفسي. وعلى غرار قرار مجلس الأمن ٢٤٤٨ (٢٠١٨) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تدين الخبرة المستقلة بأشد العبارات جميع أشكال التحريض على العنف وعلى الكراهية، بما في ذلك لأسباب دينية وعرقية. وبعض هذه الخطابات هي عبارة عن دعوة إلى الكراهية العرقية أو الدينية وإلى التمييز وكره الآخر والعداء أو العنف، بل إنها تشيد أحياناً بأعمال الإبادة الجماعية وبجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومثل هذه الخطابات تنطوي على أثر سلبي على التماسك الاجتماعي والعيش المشترك وتمتع الجميع بحقوق الإنسان.

٤٢- وأحاطت الخبرة المستقلة علماً بانتهاء المجلس الأعلى للاتصال، بدعم من بعثة مينوسكا، من وضع خطة عمل وطنية لمنع خطابات الكراهية والتحريض العام على العنف، وهي الخطة التي ترسي الأسس لاستراتيجية ترمي إلى مكافحة التحريض العام على العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحيط الخبرة المستقلة علماً أيضاً ببرنامج رصد وسائل الإعلام الذي أطلقتته بعثة مينوسكا من أجل تحديد المنشورات التي تتضمن خطابات تحرض على الكراهية والعنف. وبينما تشدد الخبرة المستقلة على ضرورة الحفاظ على حرية التعبير، فهي تشجع بعثة مينوسكا على نشر تقارير عن المعلومات التي تجمّعها للمساهمة في منع انتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

باء- تجاوزات تنسب إلى الجماعات المسلحة

٤٣- لا تزال معظم أنحاء التراب الوطني تحت تأثير الجماعات المسلحة، لا سيما الجماعات الموقعة على اتفاق السلام.

٤٤- وهذه الجماعات ترتكب تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون عقاب، يساعدها في ذلك عدم وجود ما يكفي من أفراد المنظومة القضائية وقوات الدفاع والأمن، وغيرهم من الموظفين الإداريين في العديد من المحافظات. وتتعلق أهم الادعاءات بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة حالات الإعدام التعسفي، وأعمال التعذيب، وأصناف المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحرمان التعسفي من الحرية، وممارسة أعمال العدالة بصورة غير قانونية، والعنف الجنسي المرتبط بالصراعات، والاستيلاء على الممتلكات، والهجمات على العاملين في الحقل الإنساني والقبعات الزرق، وتجنيد الأطفال، وعمليات الاختطاف، إلخ..

٤٥ - ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى الخبيرة المستقلة، يعتقد أن الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام مسؤولة عن الغالبية العظمى من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة منذ التوقيع على هذا الاتفاق.

٤٦ - ولا تزال الخبيرة المستقلة تشعر بالقلق إزاء ما تحدث عنه محاورها أثناء زيارتها إلى البلد بشأن الشعور بانعدام الأمن جراء تصرفات الجماعات المسلحة. وعليه تشجع الخبيرة المستقلة هذه الجماعات على وضع حد للعنف انسجاماً مع التزاماتها في إطار عملية السلام.

جيم - انتهاكات تنسب إلى عناصر تابعين للدولة

٤٧ - يُعد نشر قوات الأمن وموظفي الإدارة العمومية في العديد من المناطق تطوراً إيجابياً. على أن الخبيرة المستقلة لاحظت عدم كفاية أعداد القوات والموظفين، والافتقار إلى الوسائل اللوجستية والمادية، وصعوبة صرف رواتب للعناصر التابعين للدولة الموزعين في الميدان.

٤٨ - ولا يزال هؤلاء العناصر - لا سيما أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي - يرتكبون تجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن فرض ضرائب بصورة غير قانونية. ووفقاً لما أفادت به السلطات على أعلى مستوى، فإن المنحى يتجه إلى تحسن احترام الحقوق، بفضل تعزيز التدريب المقدم إلى أفراد قوات الدفاع والأمن. وفضلاً عن ذلك، فإن ارتكاب أي فعل مخالف للقانون كفيل بأن يعرض صاحبه للعقاب على الفور.

٤٩ - وتشعر الخبيرة المستقلة بالقلق إزاء حالات انتهاك حرية التعبير على وجه الخصوص. ولا بد من التحقيق في قمع المظاهرة التي نظمها المجتمع المدني والمعارضة بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ومعاينة المسؤولين عن هذا العمل. وتشعر الخبيرة المستقلة بقلق شديد إزاء تصرفات أفراد مكتب أفريقيا الوسطى لقمع أعمال اللصوصية وقطع الطريق، الذين يدعى أنهم أوقفوا صحفيين وأحد أعضاء المعارضة أثناء تلك المظاهرة. وأبلغت أيضاً عن حالات القبض والاحتجاز التعسفيين وكذلك التعذيب على أيدي عناصر من هذا المكتب، وهي الأعمال التي أدت إلى الوفاة في بعض الحالات. وتوجه الانتباه أيضاً إلى بطء العملية القضائية في سجن بيمبو، حيث تنتظر النساء مقابلة قاض لمدة عدة شهور. وتدعو السلطات المختصة إلى الإسراع بإجراء تحقيقات في هذه الادعاءات ومعاينة المسؤولين في حال تأكدت صحتها. وتحث شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مينوسكا على تعزيز عمليات رصد أماكن الاحتجاز ووضع تقارير عن الوضع في هذه الأماكن بانتظام.

٥٠ - ولا تزال الخبيرة المستقلة تشعر بالقلق لوجود أماكن احتجاز غير قانونية. وتشعر بالقلق أيضاً لعدم وجود مراكز خاصة بالفضّر، الذين يحتجزون تبعاً لذلك دائماً في الأماكن نفسها التي يحتجز فيها الكبار، لا سيما في المناطق الداخلية من البلد، وهو ما يشكل انتهاكاً للصكوك الدولية.

٥١ - ومما يساهم في استمرار الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى عدم وجود قضاة وموظفي إدارة السجون، مثلما لاحظت ذلك الخبيرة المستقلة في بانغاسو مؤخراً. وبالفعل، فإن هذا الوضع يشجع استمرار الانتهاكات، ويشجع أحياناً ظهور نظام مواز للعدالة يمكن أن يكون مصدراً للكثير من التجاوزات. ورغم وعي الخبيرة المستقلة بأن انعدام الأمن قد يثني بعض

القضاة عن الالتحاق بالمناطق التي عُيّنوا فيها فضلاً عن المشاكل اللوجستية والمادية التي يواجهونها، فهي تدعو القضاة إلى المساهمة في احترام حق الجميع في اللجوء إلى العدالة وفي منع الانتهاكات.

دال - أعمال العنف الجنسانية

٥٢- تظل أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالصراعات تشكل مصدر قلق كبير للخبرة المستقلة. وتلاحظ أن اتفاق السلام ينص على واجب جميع الموقعين منع أعمال العنف الجنسية والجنسانية ومعاقبة مرتكبيها، وضمان عدم إجازة أي عفو فعلي عن مرتكبي هذه الانتهاكات، والتشجيع على مشاركة النساء في عملية السلام والمصالحة مشاركة حثيثة.

٥٣- ويعتقد أن أطراف النزاع، لا سيما الجماعات المسلحة، مدانة بارتكاب العديد من حالات العنف الجنسي المرتبطة بالصراعات، وخصوصاً حالات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب والسخرة الجنسية والزواج القسري. وفي الجنوب الشرقي للبلد، الذي كان مسرحاً لأعمال العنف المتكررة بين ميليشيا أنتي - بلاكا والاتحاد من أجل السلم في أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٨، يعتقد أن معظم النساء والفتيات اللائي يدعى أنهن تعرضن لأعمال الاغتصاب التي ارتكبتها أطراف النزاع جرى توقيفهن أثناء توجههن إلى المزارع أو أثناء فرارهن إلى أماكن آمنة (S/2019/280، الفقرة ٣٥).

٥٤- والإبلاغ عن حالات العنف الجنسي يبقى ناقصاً في الغالب. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، أي من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، على سبيل المثال، تتهم الجماعات المسلحة مثل ميليشيا أنتي - بلاكا والاتحاد من أجل السلم والجبهة الشعبية وتحالف الجبهة الشعبية والحركة الوطنية وجماعة المطالب الثلاثة بالمسؤولية عن ٢٢٦ حالة انتهاك جنسي، وهي بالأساس أعمال اغتصاب وقع ضحيتها ٢٧٩ شخصاً (١٦٤ امرأة و ١٠٩ فتيات و ٤ أطفال ورجلان).

٥٥- ويعتقد أن عناصر تابعين للدولة، وبالأخص من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، مسؤولين عن أربعة حوادث اغتصاب وقعت ضحيتها ست فتيات وامرأتان، أثناء الفترة نفسها.

٥٦- وفي كثير من الأحيان، يحجم الضحايا عن الشكوى خوفاً من الانتقام ووصمهم بالعار. وفضلاً عن ذلك، فإن القدرات المتاحة للاستجابة لهذه الحالات طيباً وقضائياً ونفسياً محدودة للغاية.

٥٧- وترحب الخبرة المستقلة بالتوقيع، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، على البلاغ المشترك بين جمهورية أفريقيا الوسطى ومنظمة الأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة أعمال العنف الجنسية المرتبطة بحالات النزاع، وذلك بناء على إلهام من الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتؤكد هذه الأخيرة الأهمية التي توليها سلطات أفريقيا الوسطى لهذه المسألة واستعداد منظمة الأمم المتحدة لتعزيز تعاونها في هذا المجال.

٥٨- وقد شرع الفريق القطري للعمل الإنساني أيضاً في تحديد المناطق الأكثر تضرراً من العنف الجنسي من أجل تكييف تدابير الحماية وتعزيز الأمن على سبيل الأولوية. وقد أُقيم في العاصمة بانغي أيضاً مركز متعدد الأغراض لاستقبال الضحايا.

٥٩- وأجرت الخبرة المستقلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ زيارة إلى الوحدة المختلطة للتدخل السريع وقمع العنف الجنسي الممارس على النساء والأطفال. وتركز هذه الوحدة الخاصة، المكوّنة من أفراد من الشرطة والدرك، على الإصغاء إلى السكان وحمايتهم من أجل رفاههم. ويأتي إنشاء مركز المشورة النفسية ضمن الوحدة المختلطة تلبية لاحتياجات الضحايا الذين يوجّهون على إثر ذلك إلى المصالح المناسبة وفقاً لطبيعة المشكلة التي يعانون منها. ورغم افتقار هذه الوحدة إلى الوسائل اللوجستية، فإن كثرة التردد عليها يؤكد مدى الاهتمام الذي يوليه الناس لهذه الوحدة. لذا تدعو الخبرة المستقلة الحكومة إلى اعتماد مراسيم تعيين موظفي هذه الوحدة وإدراج هذه المؤسسة في ميزانية الدولة. وتشجع مختلف الهيئات القضائية على متابعة الملفات التي تحال إليها متابعة فعالة وحثيثة من أجل حصول الضحايا على العدالة بفعالية. وتدعو الخبرة المستقلة أيضاً إلى وضع إطار للتعاون بين الوحدة المختلطة ووحدة الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمحكمة الجنائية الخاصة لكي يتسنى لوحدة الشرطة القضائية الاستفادة بسهولة وبفعالية من خبرة الوحدة المختلطة.

٦٠- وتدعو الخبرة المستقلة الحكومة إلى النظر في إمكانية تعيين مستشار خاص معني بالعنف الجنسي المرتبط بحالات النزاع ضمن مجلس رئيس الوزراء من أجل دعم تنفيذ الالتزامات المقطوعة في هذا المجال.

٦١- وفيما يتعلق بالادعاءات بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين من جانب القوات الدولية، فيبدو أن الأثر الردي لتدابير التي اتخذها الأمين العام عملاً بسياسته المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً في هذه المسألة قد تأكد. فوفقاً للمعلومات الواردة، فقد سُجّل في عام ٢٠١٩ عشرة ادعاءات تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد تابعين لبعثة مينوسكا (S/2019/498، الفقرة ٧٨). على أن الخبرة المستقلة تأسف لعدم الإعلان عن نتائج التحقيقات التي أُجريت إلا فيما ندر ولأن هذه التحقيقات قلما أفضت إلى إدانة الجناة. وتشجع منظمة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها بشأن هذه المسائل، كما تشجع الدول المعنية على فتح تحقيقات متى أثّرت ادعاءات في هذا الصدد، مع الحرص على جعل حقوق الضحايا واحتياجاتهم في صميم إجراءاتها. وينبغي تقديم الدعم المالي وكذلك العلاج النفسي لهؤلاء الضحايا الذين ينتمون في الغالب إلى بيئات متواضعة للغاية لتمكينهم من المشاركة بفعالية في التحقيقات والحضور إلى أماكن استجوابهم ومساعدتهم بترجمين ومحامين من بداية تفاعلهم مع المحققين والتكفل بأمورهم قبل الإجراءات وأثنائها.

هاء- حقوق المرأة

٦٢- في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٩، التقت الخبرة المستقلة بمجموعات نسائية في بانغي وفي بانغاسو. وكانت مسألتي المشاركة السياسية للمرأة والنهوض بالمرأة في محور المناقشات. وعملت مجموعات النساء هذه أيضاً على تعبئة أنفسهن من أجل التعريف باتفاق السلام في إطار حملة أولى من الأنشطة في ١٦ محافظة في البلد، تبعها انتقال ٣٢ جمعية نسوية إلى مختلف أنحاء البلد لمواصلة هذا العمل.

٦٣- وتحسباً للانتخابات المقبلة، تبذل النساء القائدات أيضاً جهوداً متضافرة من أجل تحقيق أقصى قدر من مشاركة النساء بصفتهن مرشحات وناخبات.

٦٤- وبالنظر إلى الصعوبات المالية ووطأة التقاليد، شددت النساء الاتي جرت مقابلتهن على التحديات المرتبطة بإدماج النساء الريفيات بوجه خاص. وأشرن جميعاً إلى الاحتياجات من حيث التدريب في القيادة النسوية، والدعم المقرر بهذا الخصوص في إطار مشروع ممول من صندوق دعم السلم. وشددن أيضاً على أن النساء لا يملكن في العادة وثائق الهوية. وينبغي إطلاق حملة لتسوية وضعية الحالة المدنية ومنح وثائق الهوية للنساء لكي يكن مواطنات على قدم المساواة مع الرجال.

٦٥- أما على الصعيد المؤسسي، فيقترح القرار الأخير الذي اتخذته المحكمة الدستورية في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن مطابقة القانون المتضمن قانون الانتخابات إدخال أوجه تحسن معتبرة من أجل فعالية تمتع النساء بحقوقهن في المشاركة الكاملة في الحياة العامة. وعملاً بالقانون رقم ١٦-٠٠٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الذي قرر المساواة بين الرجال والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى، قررت المحكمة استكمال قانون الانتخابات وجعل توقيع جميع المدرجين في أي قائمة انتخابية لانتخابات المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ والمجالس الإقليمية المتعددة المقاعد إجبارياً. وألغت المحكمة أيضاً من قانون الانتخابات المعيار الذي يشترط من كل مرشح لانتخابات مجلس الشيوخ أن يكون حاصلاً على شهادة عليا بدرجة الليسانس على الأقل ومتمتعاً بخبرة مهنية لمدة عشر سنوات على الأقل في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية. وقررت المحكمة أيضاً توحيد مبلغ الوديعة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب. وكان هذا المبلغ محدداً في الأصل بـ ٥٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، فخفّض إلى ٢٥٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وتصدر الإشارة إلى أن أي قرار قضائي أو تنظيمي لا يراعي شرط المساواة يعد غير دستوري؛ وقد أدرجت المحكمة التصويت على القوائم بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ والمجالس الإقليمية والبلدية، وأكدت أن أي قائمة ينبغي أن تضم ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من النساء، عملاً بقانون المساواة. وينص قانون الانتخابات على أنه في حال ثبتت استحالة مراعاة حصة الـ ٣٥ في المائة، ينبغي للمحكمة أن تفصل بحسب كل حالة على حدة في مقبولية القائمة محل النظر.

واو - حالة الأطفال والشباب

٦٦- لا يزال الأطفال عُرضة لقصور في الحماية، لا سيما بسبب الانفصال الأسري، وتجنيدهم واستعمالهم من قبل الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي، والاستغلال وغيرها من الممارسات الضارة مثل اتهامهم بالسحر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُبلغ عن ٩١ انتهاكاً جسيماً وقع ضحيتها ٧٥ طفلاً - ٦٣ في المائة من الفتيان و ٣٧ في المائة من الفتيات. وعلى وجه التحديد، سُجل وقوع ١٩ حالة قتل، فضلاً عن ١٣ حالة انتهاك جنسي و ١٢ حالة تجنيد واستعمال أطفال في الصراعات المسلحة. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات في غالبيتها العظمى من قبل الجماعات المسلحة.

٦٧- ويبقى انعدام الأمن يشكل تحدياً كبيراً لحصول الأطفال المتأثرين بالصراعات على التعليم. ففي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩، أُغلقت ٣٦٣ مدرسة، منها ٢٣٤ تعرضت للهجوم أو جرى احتلالها. ومنذ عام ٢٠١٧، سُجّل أكثر من ١٠٠

هجوم على النظام التعليمي^(٢). ومن ذلك على سبيل المثال، تُهبت وأُحرقت خمس مدارس في باتانغافو يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٦٨- وبصرف النظر عن النزاع، من الملح اتخاذ تدابير لضمان تمتع أطفال جمهورية أفريقيا الوسطى بحقوقهم تمتعاً كاملاً، بمراعاة أمور منها بوجه خاص التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية بخصوص التقرير الدوري الثاني لجمهورية أفريقيا الوسطى (CRC/C/CAF/CO/2). وتتمثل المرحلة الأولى الحاسمة في اعتماد وسن قانون حماية الطفولة. وتود الخبرة المستقلة أيضاً التأكيد على أهمية الأخذ بنهج منسق وشامل إزاء المسائل المتصلة بالأطفال المخالفين للقانون. وتأسف لعدم وجود إلى يومنا هذا محاكم خاصة بالأطفال وأنه في حال مخالفة القانون، فإن الأطفال يحتجزون مع الكبار. ويوجد مركز واحد فقط لإعادة تأهيل المُصّر.

٦٩- وتواصل الخبرة المستقلة إيلاء اهتمام خاص لحالة الشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظراً لحالة الضعف التي يعيشونها، فعادة ما يقعون ضحايا، لكنهم يشكلون أيضاً خزاناً تلجأ إليه الجماعات المسلحة لتجنيدهم. والتقت الخبرة المستقلة، أثناء كل واحدة من زيارتها، بمجموعات من الشباب الذين كانوا دائماً يعبرون بوضوح عن حاجتهم إلى التعليم والتدريب والعمل. وتحض الخبرة المستقلة سلطات أفريقيا الوسطى على تعزيز المبادرات القائمة في هذا الإطار وجعل الاستثمار في الشباب إحدى أولوياتها. وهذا الاستثمار سيمكّن من مكافحة تعطل الشباب الناجم عن تفشي البطالة في صفوفهم، ومن ثم تقليص احتمالات وقوعهم عرضة لخطابات المتطرفين وللتلاعب بهم من قبل الذين لا يشكل السلم أولوية بالنسبة لهم. فبعض الشباب الذين جرى تسريحهم يعودون إلى حمل السلاح لأنهم بلا عمل. ومساندة الشركاء الدوليين، بمن فيهم القطاع الخاص، أمر ضروري لدعم هذه العمليات وللتشجيع على الاستقرار وإحلال سلام دائم في البلد. وتوصي الخبرة المستقلة حالياً بالحرص على أخذ مسألة الشباب في الاعتبار بفعالية في إطار المشاريع الاقتصادية على المدى القصير، وكذلك المشاريع التي تتطلب يداً عاملة مكثفة للغاية.

زاي- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٠- تحتل جمهورية أفريقيا الوسطى الرتبة ما قبل الأخيرة (١٨٨) في الترتيب العالمي وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٨. وقد تفاقم مستوى الفقر الهيكلي، مع تكرار عمليات التشرد المكثف للسكان وفقدانهم القدرات على الإنتاج، حيث ارتفع مستوى الافتقار إلى القدرات الإنتاجية من ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

٧١- ففيما يتعلق بالحق في الغذاء، على سبيل المثال، ذكرت الدراسة الاستقصائية العالمية الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن الأمن الغذائي أن نحو ٢,١ مليون نسمة - أي نصف السكان تقريباً - يواجهون المجاعة. وهذا الوضع الحرج من سوء التغذية المزمن مستمر في البلد منذ ما يقرب من عشرين عاماً، علاوة على ما يصاحب ذلك من انعكاسات خطيرة مثل

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: humanitarian situation and urgent funding requirements"، التحديث المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الصفحة ١١ (باللغة الإنكليزية فقط).

قصور النمو المعرفي والأداء المدرسي، وارتفاع معدل الوفيات، وضعف القدرة الإنتاجية للكبار، وعدم كفاية فرص الحصول على التعليم^(٣).

٧٢- وفي المجال الصحي، تثير المؤشرات قلقاً بالغاً أيضاً. ومن ذلك أن معدل وفيات المواليد بلغ ٨٨,٥ عن كل ١ ٠٠٠ ولادة، في حين بلغ هذا المعدل ١٢٣,٦ عند الأطفال دون الخامسة^(٤)، وهذه الوفيات تعزى بالدرجة الأولى إلى أسباب يمكن تفاديها. ويبقى المجال الصحي أحد المجالات التي تظل احتياجات البلد فيه هائلة، بسبب العوائق المستحكمة المتعلقة بفرص الحصول على الخدمات الصحية وظهور ظروف مواتية لانتشار الأمراض، مثل الالتهاب الكبدي 'هـ' وجدري القروء والحمى الصفراء. وأعرب وزير الصحة عن قلقه إزاء عودة الإصابة بشلل الأطفال وإزاء الوقوف على حالات الإصابة بفيروس إيبولا في بلد مجاور، وهو ما ينطوي على خطر انتشاره في جمهورية أفريقيا الوسطى. على أن الخبرة المستقلة تسلّم، على غرار ما أكّده الوزير، بأن الصحة تمثل مشكلة وورقة رابحة في آن معاً، من حيث أن أماكن الخدمات الصحية تشكل مساحات يتجسد فيها التماسك الاجتماعي الذي يمكن أن يشكل بدوره بوتقةً للسلم والمصالحة.

٧٣- وقد استرعت مسألة الاحتياجات الهائلة إلى المساعدة النفسية الاجتماعية للضحايا ومختلف شرائح السكان اهتمام الخبرة المستقلة مرة أخرى. فأثر الصدمات التي تعرض لها السكان بسبب سنوات عديدة من الحرب والعنف يجب أن يكون في صلب الاهتمامات، لأن إيجاد الحلول لهذا الوضع هو السبيل الوحيد لتمكين شعب أفريقيا الوسطى من التقدم بثبات وسكينة نحو العيش المشترك والمصالحة ومن ثم السلام الدائم. وتحيط الخبرة المستقلة علماً بالاهتمام الذي توليه سلطات أفريقيا الوسطى لهذه المسألة، وهو ما تجسد في العمل الجاري لوضع سياسة بشأن الصحة العقلية. وتحت الشراكة على النظر في هذه المسألة على سبيل الأولوية لدى تقديمهم الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تيسير إيجاد الحلول السريعة الرامية إلى مضاعفة مراكز العلاج، لا سيما في المناطق الداخلية للبلد، وزيادة عدد الدورات التدريبية النوعية المقدمة لموظفي القطاع الصحي، وإلى مجانية العلاج.

٧٤- ويقتضي استدامة السلام العمل على سبيل الأولوية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتهدئة التوترات وقادرة على بعث التنمية في البلد. وتشدد الخبرة المستقلة على ضرورة جعل محور هذه الجهود هو الإنسان وأن تكون مطية للعدالة الاجتماعية. وتشهد الخطة الوطنية للارتقاء بالسلم وتعزيزه بأهمية التدابير المطلوب اتخاذها. ويجري شق طرقات في شمال غرب البلد وشرقه. وفضلاً عن ذلك، من المتوقع إطلاق مشاريع هياكل أساسية في مجال الطرق ومشاريع كبرى أخرى للقطاعين الصحي والزراعي. وفي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، استفاد نحو ١٩ ٠٠٠ شخص، منهم ٣٩ في المائة نساء، من مشاريع أشغال تتطلب يداً عاملة كثيفة في سبع محافظات. لكن ينبغي تعميم هذه المشاريع على التراب الوطني بأسره، ومن المتوقع تسريع عملية تنفيذ مختلف أركان الخطة الوطنية للارتقاء بالسلم وتدعيمه.

(٣) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: humanitarian situation and urgent funding requirements"، التحديث المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، (باللغة الإنكليزية فقط).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Human Development Reports, Central African Republic, Human Development Indicators"، متاحة على الموقع التالي: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/CAF#> (باللغة الإنكليزية فقط).

رابعاً- الحالة الإنسانية

ألف- ملاحظات

٧٥- لا يزال المدنيون يدفعون ثمناً باهظاً من جراء استمرار العنف. فزيادة على ظروف المعيشية الصعبة نتيجة التشريد القسري، لا يزال وجود العناصر المسلحة في مواقع تواجد المشردين يثير مخاطر حمة تعقّد حماية هؤلاء المشردين، لا سيما بسبب فرض ضرائب غير قانونية، والعنف الجنسي، وحالات التوقيف التعسفي، وحالات القتل، وتجنيد الشباب والأطفال لاستعمالهم جنوداً.

٧٦- ويشير خمسة وستون تقييماً أجرته جهات عاملة في الحقل الإنساني في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩ إلى تدهور الوضع الإنساني في البلد، لا سيما في مناطق الجنوب الشرقي. ويعتبر العاملون في الحقل الإنساني أن ٢,٩ مليون نسمة، أي ٦٣ في المائة من سكان البلد، منهم ٥١ في المائة أطفال، لا يزالون في حاجة إلى مساعدة إنسانية وإلى الحماية. وفي هذه التقييمات، حُدّدت مجالات الحماية والصحة والأمن الغذائي على أنها مجالات الاحتياجات الرئيسية^(٥).

٧٧- وقد أطلق فريق الأمم المتحدة القطري نداءً في آذار/مارس ٢٠١٩ لتقديم دعم بمبلغ ١٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بصفة عاجلة لمواجهة الوضع.

باء- اللاجئين والأشخاص المشردون

٧٨- لقد أدت الأزمة العسكرية والسياسية التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٣ إلى جملة أمور منها بوجه خاص تشريد السكان بصورة مكثفة. ويبلغ عددهم حالياً ٠٣١ ٦١٣ مشرداً داخل البلد و٩٦٣ ٥٩٨ لاجئاً إلى البلدان الستة المجاورة. وعلى إثر تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق، أُحيطت الخبيرة المستقلة علماً بأن أكثر من ١١٥ ٠٠٠ لاجئ عادوا طوعاً وأن ٥٧٠ ٤ لاجئاً تلقى المساعدة في عام ٢٠١٨ للعودة إلى الوطن. وفي الفترة نفسها، عاد ٣١١ ٢٥٧ مشرداً داخلياً إلى أماكنهم الأصلية و/أو إلى ديارهم طوعاً. وهذا الاتجاه نحو العودة مستمر في عام ٢٠١٩ على ما يبدو، بعودة ٤٠٧ لاجئين و٩١٥ ٤٨ مشرداً داخلياً طواعية. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن عدداً متزايداً من الأشخاص يطلب المساعدة للعودة إلى ديارهم، مثلما لاحظت ذلك الخبيرة المستقلة في بانغاسو.

٧٩- وفيما يتعلق بالإطار القانوني الذي يسمح بتنظيم وإدارة عمليات إعادة لاجئي أفريقيا الوسطى من البلدان المجاورة طوعياً إلى الوطن، ترحب الخبيرة المستقلة بالتوقيع على اتفاقات ثلاثية بين سلطات أفريقيا الوسطى وحكومي الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. فبحسب المفوضية السامية، أعرب ما لا يقل عن ٥٥٠٠ لاجئ في الكاميرون و٤٠٠٠ لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية و٤٠٠٠ في الكونغو عن رغبتهم في العودة إلى الوطن طوعاً.

(٥) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: humanitarian situation and urgent funding requirements"، التحديث المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، (باللغة الإنكليزية فقط).

٨٠- وتحض الخبرة المستقلة الحكومات المعنية على التأكد ليس من الطابع الطوعي لعمليات العودة هذه فقط، بل من سيرها في ظروف آمنة ومراعية لكرامة العائدين أيضاً. وقد أبلغت الخبرة المستقلة، أثناء بعثتها في حزيران/يونيه ٢٠١٩، أن بعثة مينوسكا والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية ومجال التنمية يعكفون على دعم حكومة أفريقيا الوسطى على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمشردين واللاجئين.

خامساً- مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية

٨١- لاحظت الخبرة المستقلة، أثناء زيارتها، دعوة جميع الأطراف الفاعلة بقوة إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وقد استنتجت من ذلك أن العدالة والجبر ضروريان في تسوية أزمة أفريقيا الوسطى وهما يشكلان عنصرتين حاسمتين كفيلتين بضمان نجاح عملية السلام.

٨٢- وفي المجال القضائي، تشعر الخبرة المستقلة بالقلق لأن استعادة سلسلة الإجراءات العقابية على كامل التراب الوطني لم يتحقق بعد بصورة فعلية ولا تلي طموحات السكان. ولا تزال مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ. فقدرات وسبل سير الهياكل القضائية والعقابية الوطنية خارج العاصمة بانغي ما زالت محدودة. فمن بين ٢٧ محكمة من الدرجة الأولى ومحكمة استئناف، بدأت ١٥ منها عملها، منها ١٣ خارج بانغي (S/2019/147، الفقرة ٤٥).

٨٣- ولاحظت الخبرة المستقلة، أثناء بعثاتها الأخيرة، أن عمليات التفكير الجاري في البلد بشأن أهمية انسجام الإجراءات في مجال العدالة وتكاملها يساعد على تعزيز النظام القضائي برمته (المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الخاصة، والهيئات القضائية العادية) لكي يكون أكثر فعالية.

٨٤- وأبلغت الخبرة المستقلة، أثناء لقاءاتها مع جمعيات الضحايا، أن العمل جارٍ لتحديد وإحصاء الضحايا. وسيكون هذا العمل حاسماً في مساعدة الجمعيات على الاستعداد وتنظيم نفسها أمام الهيئات القضائية. لكن نقص التمويل المخصص لمبادرات دعم الضحايا استوقف الخبرة المستقلة التي تدعو المنظمات غير الحكومية الدولية وكذلك الشركاء الفنيين والماليين إلى تعزيز جهودهم في هذا الاتجاه.

٨٥- وفيما يتعلق بنظام السجون، فقد أقرت الحكومة يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ استراتيجية وطنية لنزع السلاح، وأقرت في الوقت نفسه سياسات تتعلق بصحة السجناء وإعادة إدماجهم، وقد أعدتها بدعم من بعثة مينوسكا. وانتهت السلطات عملية توظيف ١٥٠ عوناً جديداً في السجون المدنية. وسيساعد نشر هؤلاء العناصر المدربين في تعزيز فعالية العدالة في جميع أنحاء البلد.

٨٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، شاركت الخبرة المستقلة في ورشة عمل بشأن تنشيط عملية العدالة الانتقالية شارك فيها نحو ٦٠ مشاركاً ينتسبون إلى الحكومة والمجتمع المدني ومنظمات دولية والسلوك الدبلوماسي. وقد سمحت ورشة العمل هذه بالتذكير بأوجه التقدم التي تحققت في مجال الإصلاحات المؤسسية: ومنها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين، وإصلاح القطاع الأمني، وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، وإعادة تنظيم محاكم

الجنائيات، وإنشاء لجان محلية للسلم، ووضع استراتيجية من أجل حلول دائمة لحالة المشردين داخلياً واللاجئين. ومن بين توصيات هذه الورشة، لاحظت التحديات المتمثلة في حماية الضحايا والشهود، والتكفل بالأطفال الذين انتزعوا من الجماعات المسلحة، واعتماد قانون لحماية الطفولة، وبصورة أعم تفعيل عدالة الأحداث، وكذلك وضع استراتيجية في مجال الاتصال بشأن البحث عن الحقيقة من أجل المصالحة والسلم.

٨٧- وثمة تطور إيجابي يتمثل في إقامة مؤسسات رئيسية في مجال العدالة الانتقالية في الأشهر الأخيرة. والعدالة الانتقالية عملية شاملة تضطلع فيها المحاكم العادية والمحكمة الجنائية الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بدور هام. وكان إطلاق يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ مشاورات وطنية لإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة خطوة إضافية في الاتجاه الصحيح. على أن الخبرة المستقلة تذكّر بأن على هذه المشاورات، لكي تكون ذات مصداقية، أن تشمل أيضاً الفئات الأكثر ضعفاً، والتي قلما تستشار في العادة، مثل المشردين والذين يعيشون في مناطق نائية، فضلاً عن المسنين وذوي الإعاقة. وتدعو الخبرة المستقلة إلى زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى سلطات أفريقيا الوسطى لتنفيذ استراتيجيتها في مجال العدالة الانتقالية.

٨٨- وتلبية حاجة السكان إلى العدالة، يتعين على سلطات أفريقيا الوسطى أن تستثمر في عصرنه النظام برمته من أجل ضمان الآتي: (أ) امتلاك الهيكل الأساسية المناسبة؛ (ب) حصول المحامين وموظفي الشرطة القضائية والقضاة وموظفي إدارة السجون وغيرهم على التدريب لتمكينهم من أداء مهامهم؛ (ج) جعل الوسائل اللوجستية والمادية، لا سيما في مجال الطب الشرعي وفي مجال حماية الضحايا والشهود، في المتناول. ويجب أن تكون جميع هذه المبادرات مصحوبة بإرادة سياسية واضحة لجعل مسألة تلبية احتياجات الضحايا أولوية من الأولويات.

٨٩- وفي هذا السياق، تدعو الخبرة المستقلة المجتمع الدولي إلى دعم سلطات أفريقيا الوسطى بقوة من أجل تعزيز وعصرنه نظامها القضائي، وذلك بمددها بالموارد المادية والتقنية المناسبة. وتشجع القطاع الخاص أيضاً على المشاركة في هذه المبادرات من أجل تعزيز سيادة القانون التي تمثل الضمان لإحلال مجتمع منفتح على الاستثمار ويحترم القانون وكرامة المواطن. ويجب أن يشكل تعزيز قدرات المجتمع المدني أولوية أيضاً، لكي يكون قادراً على مساعدة الضحايا والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمصالحة مساهمة كاملة.

سادساً - استنتاجات وتوصيات

ألف - ملاحظات

٩٠- واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات كبرى طوال السنوات الست التي عملت فيها الخبرة المستقلة على متابعة حالة حقوق الإنسان في البلد. وقد زارت الخبرة المستقلة جمهورية أفريقيا الوسطى مرتين في كل السنة على الأقل أثناء هذه السنوات الست، وأقامت حواراً وثيقاً مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية داخل البلد وخارجه. وتثني الخبرة المستقلة على تعاون سلطات أفريقيا الوسطى معها تعاوناً ثابتاً وعلى تمكنها من مقابلة هذه السلطات على أعلى مستوى لمناقشة المسائل المتصلة بولايتها بصورة منفتحة. وتنوه أيضاً

بالدعم الذي قدمته لها منظمة الأمم المتحدة من خلال بعثة مينوسكا وفريق الأمم المتحدة القطري والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الشركاء الدوليين الآخرين، لا سيما الاتحاد الأفريقي وشتى الممثلات الدبلوماسية، من أجل تنفيذ ولايتها. وأقامت مع مختلف أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً تعاوناً مطرداً بشأن حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان عملها مع جميع الآليات المعنية بالإنجازات التي تحققت في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومقرها في نيويورك، لا سيما مكتب الأمين العام، والأمانة العامة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، قد جرى في إطار حوار منفتح بما عاد بالنفع على جميع الأطراف. وفي الأخير، تعرب الخبرة المستقلة عن تقديرها للمئات من مواطني ومواطنات أفريقيا الوسطى الذين شاركوا آلامهم وتحليلاتهم وكذلك آمالهم بلبلدهم. وقد كان هدفها دوماً هو المساهمة، بالدعوة والمناصرة، في زيادة الوعي بأهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف الفاعلة، وفي تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي عن طريق المساعدة التقنية والتعاون المطرد من جانب الشركاء الدوليين. ثم إنهما سعت على الدوام إلى التشجيع على الأخذ بمنظور حقوق الإنسان في إطار مبادرات السلام والمساعدة في التنمية.

٩١ - لقد سال الدم مدراراً طوال هذه السنوات، وتنحني الخبرة المستقلة إجلالاً لأرواح الذين فقدوا ومواساةً للناجين في آلامهم. وتلاحظ الخبرة المستقلة بارتياح أن العديد من التوصيات الواردة في تقاريرها المختلفة وضعت موضع التنفيذ، وتسوق على ذلك مثال المشاورات الشعبية التي أجراها محفل بانغي بشأن المصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥، حيث أبدى ممثلو شتى القطاعات آراءهم بشأن القضايا الكبرى التي يبني عليها السلم، وعقد اجتماعي جديد، والمصالحة. وأجريت إصلاحات لتعزيز الإطار المؤسسي، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لمنع وقمع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز، فضلاً عن إنشاء المجلس الأعلى للاتصال وكذلك، في الآونة الأخيرة، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذه كلها إنجازات من المتوقع أن تساهم في تحقيق مستوى أفضل من حماية حقوق الإنسان.

٩٢ - وفي مجال العدالة، تشيد الخبرة المستقلة بتنفيذ نهج شامل ومتكامل إزاء عملية العدالة الانتقالية، وذلك بتنظيم مشاورات بشأن تطلعات السكان، وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، وإنشاء صناديق لتعويض الضحايا، واعتماد نصوص مهمة مثل قانون المساواة بين الرجل والمرأة وقانون حماية الضحايا والشهود وقانون الإجراءات العسكرية. وتنوّه أيضاً بتحديد مناطق ريادة حيث يجري تطوير مبادرات مبتكرة في مجال السلم والأمن. وفي هذا الصدد، ثمة مثال مدينة بانغاسو، التي زارتها الخبرة المستقلة ثلاث مرات أثناء ولايتها، حيث يتبين تنفيذ أنشطة منسّقة ساهمت بشكل واضح في تحسين الوضع الأمني في المنطقة. وهذا النهج يجمع بين نشر قوات الدفاع والأمن وعناصر الإدارة العمومية، والوجود العسكري لبعثة مينوسكا، وتطوير برامج للحد من العنف تتيح للشباب الذين ألقوا السلاح تعلّم مهنة وتلقي المساعدة في إطلاق أنشطة مولّدة للدخل.

٩٣- وأثناء اضطلاع الخبيرة المستقلة بولايتها، دعت أيضاً إلى مشاركة المنطقة بقدر أكبر في تسوية أزمة أفريقيا الوسطى وإلى زيادة المجتمع الدولي مساعدته في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية.

٩٤- ويمثل اتفاق السلام الموقع عليه في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ فرصة حقيقية لإحلال السلام لسكان أفريقيا الوسطى، لكن عملية السلام لن تكفل بالنجاح إلا إذا نُفذت جميع أطراف النزاع بنودها تنفيذاً صادقاً، وألقي السلاح، وتوقف العنف، وسادت العدالة.

٩٥- ويتعين على دولة أفريقيا الوسطى مواصلة سعيها لبسط سيادتها على التراب الوطني وذلك بالمضي في نشر الإدارة الحكومية في جميع أنحاء الوطن، بمساعدة بعثة مينوسكا والشركاء الآخرين. ومن الملح أيضاً أن يلمس أفراد الشعب الآثار الإيجابية الأولى لاتفاق السلام، أي تراجع العنف الذي يتعرضون له يومياً، وكذلك تحسن فرص الحصول على الخدمات - لا سيما الخدمات الصحية والتعليمية -، طبقاً للاستراتيجية التي وضعت في إطار الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام. ومن المهم أيضاً تمكين دولة أفريقيا الوسطى من تأمين سيادتها وحماية السكان الذين يعيشون في إقليمها بتسهيل حصول قوات الدفاع والأمن التابعة لها على السلاح.

٩٦- وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، شهدت حالة حقوق الإنسان تطوراً متقلباً بين التحسن والتدهور، إذ سُجل عدد مرتفع من الانتهاكات في عام ٢٠١٨، لكن لوحظ تراجع ملحوظ في هذه الانتهاكات في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

باء- توصيات

٩٧- تشيد الخبيرة المستقلة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة وتعيد تأكيد تلك التي لا تزال تنتظر التنفيذ.

٩٨- وتوصي الخبيرة المستقلة بأن تتخذ الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، التدابير التالية:

(أ) إعطاء الأولوية لتنفيذ اتفاق السلام باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، وملتزمة سبيل التشاور والحوار مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية، لا سيما المجتمع المدني والأحزاب السياسية؛

(ب) بذل ما يلزم من الجهود لكي يتسنى لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم اللاجئون، أخذ اتفاق السلام على عاتقهم؛

(ج) المعاقبة على ارتكاب أي إخلال باتفاق السلام متى وقع، وتقديم الجناة، عند الاقتضاء، إلى العدالة؛

(د) دعم المبادرات المحلية من أجل السلام والمصالحة، وذلك بالتشجيع على اتباع نهج شامل؛

(هـ) مواصلة الجهود في إطار التعاون دون الإقليمي والتشاور مع البلدان المجاورة لمواجهة التحديات المشتركة، لا سيما تلك المتعلقة بالتنقل الرعوي، والأمن، والمسائل الإنسانية؛

(و) مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة حماية المدنيين، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وذلك بنشر قوات الأمن وموظفي الخدمة المدنية، وكذلك بتسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين وإصلاح القطاع الأمني؛

(ز) تسريع عجلة الإصلاحات المؤسسية من أجل إعادة إرساء سيادة القانون وإطلاق برنامج طموح لعصرنة نظام العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما يتطلب تنقيح التشريعات الرئيسية، واعتماد قانون حماية الطفولة، وتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح، واعتماد قانون المساعدة القانونية، وبناء قدرات الموظفين، وتزويد الهيئات القضائية الوطنية بالموارد الكافية، وتأمين الوجود الفعلي للسلطات القضائية في المدن؛

(ح) تعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك بضبط وضعها القانوني بما ينسجم مع مبادئ باريس؛

(ط) دعم المرصد الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين، والمجلس الأعلى للاتصال، واللجنة الوطنية لمنع وقمع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز، وتعزيز الوسائل المتاحة للوحدة المختلطة للتدخل السريع ومكافحة أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال؛

(ي) تعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

(ك) مواصلة تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية وذلك بجعل حقوق واحتياجات الضحايا في صميم هذه الاستراتيجية؛

(ل) تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي وذلك بتنفيذ الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام؛

(م) التشجيع على تنفيذ مشاريع الأشغال التي تتطلب يداً عاملة كثيفة للغاية، وذلك بتسهيل حصول الشباب والنساء على فرص العمل المستحدثة؛

(ن) العمل، بالاشتراك مع القطاع الخاص، على تعزيز مبادرات إدماج الشباب وذلك بتحسين تكييف التدريب مع العمل وبالنهوض بخطة لتوظيف الشباب؛

(س) العمل، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على تعزيز المبادرات الرامية إلى التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن وفي الانتخابات العامة المقبلة؛

(ع) إجراء دراسة عن تأثير الصراع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع التشديد على صلة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية؛

(ف) دعم أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية وذلك بحماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والمساهمة في الدعوة إلى تمويل هذه الأنشطة.

٩٩- وتشجع الخبرة المستقلة الجماعات المسلحة التي وقّعت على اتفاق السلام على تنفيذ بنوده بحسن نية وعلى مواصلة تسهيل الأخذ بالحلول السلمية. وتطلب من الجماعات التي لم توقع الاتفاق بمسار السلام والانضمام إلى الاتفاق. وتحض الجماعات المسلحة أيضاً على اتخاذ التدابير التالية:

(أ) وقف الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي احتراماً كاملاً؛

(ب) تسريع مشاركتها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة المهجرين؛

(ج) وقف استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية؛

(د) الإسهام في إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وذلك بسبل منها دعم عملية البحث عن الحقيقة وإحقاق العدالة وجبر الضحايا. ١٠٠- وتوصي الخبرة المستقلة بعثة مينوسكا باتخاذ التدابير التالية:

(أ) مواصلة دعم تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية؛

(ب) مواصلة دعم تعزيز الهامش الديمقراطي ومشاركة المجتمع المدني في الحوار المتعلق بالسياسات مشاركة فعلية؛

(ج) تعزيز أعمال الوقاية من العنف؛

(د) تعزيز المساعدة التقنية والمالية في ميدان حقوق الإنسان، لا سيما لصالح النظام القضائي والمنظمات النسائية والشبابية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٠١- وتتوجّه الخبرة المستقلة إلى المجتمع الدولي، فتشيد بالجهود المبذولة في مجال حماية المدنيين وتوصي باتخاذ التدابير التالية:

(أ) تقديم الدعم، على نحو متكامل، لتنفيذ اتفاق السلام وذلك بتشجيع الأطراف على تنفيذه تنفيذاً أميناً وبالتشجيع على تطبيق العقوبات المقررة في حال الإخلال به؛

(ب) الإفراج فوراً عن الأموال اللازمة استجابةً للنداء الذي أطلقتته الوكالات الإنسانية، والذي تبقى الاستجابة له ضعيفة حتى الآن؛

(ج) دعم تنفيذ الخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام وذلك بالإفراج بسرعة عن الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع ذات الأولوية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في هذه العملية.

١٠٢ - وعلى وجه الخصوص، توصي الخبيرة المستقلة بعثة مينوسكا وهيئات الأمم المتحدة وصندوق بناء السلام والشركاء الثنائيين باتخاذ التدابير التالية:

(أ) تقديم الدعم الملموس والمنسق للجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بالتركيز على تعزيز النظام القضائي العادي بالتوازي مع تقديم الدعم إلى عملية العدالة الانتقالية بجميع مكوناتها؛

(ب) تقديم الدعم التقني والمالي للمبادرات المتخذة لصالح الضحايا، بما في ذلك المساعدة القانونية للناجين من أعمال العنف الجنسي؛

(ج) مواصلة تنفيذ التدابير لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب القوات الدولية والمعاقبة عليها، عند الاقتضاء، عملاً بسياسة عدم التسامح مع هذه الأعمال مطلقاً؛

(د) تشجيع ودعم تنظيم مؤتمر دون إقليمي يتناول المسائل العابرة للحدود، مع الاستمرار في دعم اللجان المشتركة مع البلدان المجاورة؛

(هـ) مواصلة النظر في مسألة حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.